

(جدلية الإقليم الواحد في مقابل الولايات المتعددة)

د: عبدالغفار عبدالله محمد بريمة - أستاذ مساعد بكلية التربية - قسم الجغرافيا

مستخلص

هدفت الدراسة إلى استكشاف الأسس العلمية التي بموجبها يتم التقسيم الإداري في دارفور وذلك بقياس محاسن ومساوئ الإقليم الواحد في مقابل تعدد الولايات. بجانب معرفة رأى المواطن في دارفور فيما يتعلق بالوضع الإدارية التي يدار بها الإقليم . أما أهمية البحث فإنها تسعى للإسهام في إيجاد منهج علمي لحل جدلية الصراع الإداري في دارفور الذي تطور بصورة كبيرة وأخذ بعداً محلياً وإقليمياً ودولياً. الأمر الذي أعاق كل جهود التسوية الداخلية، فأصبحت هنالك العديد من النقاط الخلافية التي سيطرت على المفاوضات أهمها الوضع الإداري للإقليم فيما يتعلق بعدد الولايات، إما بزيادتها كما ترى الحكومة وأصحاب المصلحة بالإقليم أم تقليص هذه الولايات ليصبح إقليمياً واحداً كما ترى المعارضة . إعتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائي والإستدلالي في عمليات التحليل في هذه الدراسة حيث قام الباحث بإجراء مسح ميداني غطى 600 عائلة على مستوى الاقليم، لمعرفة آراء السكان فيما يخص الطريقة التي يجب ان يدار بها الاقليم. هذه الدراسة على الاقل استكشفت آراء كل المعنيين وشملت عامة الناس الذين عادةً لم يُسمع صوتهم. أُستخدمت عينة عشوائية متعددة المراحل والتي غطت الخمس ولايات الموجودة، بالإضافة إلى 61 محلية مغطية بذلك كل أراضي دارفور الكبرى . نتائج هذه الدراسة التي أُجريت، توضح أن معظم هؤلاء الذين غطتهم العينة 88% كانوا ضد فكرة الإقليم الواحد التي يدعو لها المتمردون. أما الذين يفضلون ثلاث ولايات فقد شكلت نسبتهم الاغلبية 55%. تلتها نسبة الذين

## مجلة جامعة السلام - العدد الثالث - نوفمبر 2016م

يفضلون عدد خمس ولايات كما فعلت الحكومة 33%. وهناك من دعم فكرة الإقليم الواحد المقترحة من حملة السلاح 12%. بالرغم من أن حقيقة نتائج المسح تعد معبرة عن رغبات سكان دارفور، إلا أنه من المستحسن إجراء استفتاء شامل مستقبلاً يكون أكثر شمولية حتى نصل إلى نتائج محددة. أيضاً مقترح تقسيم دارفور إلى ولايات يجب أن يخضع إلى النظرة العلمية الصارمة، وهو مصاد للذي أجرته الحكومة. ولكي تتجح النظرة العلمية يجب أن تغطي الولاية رقعة ارض مقدره وعدد مناسب من السكان لاستغلال الموارد ومستوى معقول من البنية التحتية وكذلك وجود مجموعة من السكان متماسكة ثقافياً واجتماعياً، كل هذه المتطلبات تعتبر ضرورية وأساسية، لقيام ولاية قابلة للحياة والنمو. وأوصت الدراسة على الحكومة أن تركز أكثر على قضايا التنمية وفي هذه الحالة فان السكان سيتوقفون عن الجدل حول عدد الولايات. بجانب أنها إذا طبقت النظام الاتحادي بصورة صحيحة فيما يلي تقسيم الثروة والسلطة السياسية فسيواصل السكان إلى حل وسط بدلاً عن القتال. مع ضرورة إخضاع الفدرالية لمزيد من الدراسة والتحليل عبر الممارسة وتجنب الوقوع في أخطاء الماضي. مع الالتزام بالدستور الذي تم الإجماع عليه. فالدولة مؤسسه مستمرة حتى وان تغير الجالسون على قمة السلطة.

## Abstract

**Title of The Study:** Administrative Divisions of Greater Darfur: The dialectics of the One. Region Versus Multiple States :A study in Political Geography.

**Name of The Student:** Abduelghfar Abdalla Mohammed Brima.

This research while taking into account the modern history of Darfur, the application of the Federal System in Sudan since 1993, as well as drawing on the experience of other countries adopting the Federal System has conducted a field survey covering 600 households throughout the region to find out the views of the inhabitants concerning the way the region should be administered. This study has at least explored the views of all concerned including ordinary people whose voice is normally not heard. A multi-stage random sampling has been conducted covering the existing five states together with 60 localities, covering the entire landscape.

The problem of the research focuses on the main question: what will the Darfur region benefit from the divisions into smaller or greater number of states in terms of better administration and development. The objective of this study is to explore the scientific basis upon which such divisions are made by weighing the advantages and disadvantages of a single region versus multiple states.

The results of the survey conducted in this study indicate that the majority of those covered by the sample (88%) are against the idea of a single region advocated by the rebels. Those who prefer the three states solution constitute the majority (55%) followed by the government (33%) and those who support the single region advocated by the rebels scored (12%). In spite of the fact that the results of the survey are indicative of the wishes of the people of

Darfur, it would be advisable to conduct a more comprehensive referendum which will be more inclusive to arrive at more concrete results. It is also suggested that the division of Darfur into states should be subjected to a rigorous scientific approach contrary to what was done by the government. For the scientific approach to succeed a state should be endowed with a sizable area, a good number of people to exploit the resources, a reasonable level of infrastructural base and a harmonious socio-cultural background of the population , all these requirements are considered as essential prerequisites to the formation of aviable state.

If the government will focus more on development issues people will stop arguing about the number of states.If the federal system is applied correctly concerning the division of wealth and political power, people will always be able to compromise instead of fighting

#### المقدمة:-

يمثل السودان نموذجاً مصغراً لقارة أفريقيا، وتعد دارفور كذلك أنموذجاً مصغراً للسودان، وهي جزء أصيل في الوطن؛ وتاريخ دارفور مشهود له في مقاومة المستعمر ودعم أمن السودان ووحدته. ظل إقليم دارفور عبر التاريخ الطويل يمثل البوابة الغربية للسودان وله حدود مشتركة طويلة بينه وبين كل من ليبيا ( 383 ) كم وتشاد(1340)كم وأفريقيا الوسطي(448) كم، ولا توجد فواصل طبيعية بين السودان وهذه الدول، بل هنالك حركة تواصل اجتماعي وثقافي واقتصادي بين مواطني دارفور ومواطني الدول المجاورة.(المشاقبة،2009م). هذا إلى جانب أن دارفور تعتبر واحدة من أهم المناطق المفصلية في تاريخ السودان الوسيط والحديث وهي من المناطق التي عرفت التنظيم

الإداري والسياسي منذ فترات طويلة نسبياً من الزمن (1821م) وبالتالي فهي منطقة ذات إرث تاريخي ، وهي من هذا الجانب غنية بالمادة التاريخية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد ظلت باستمرار تشكل منطقة تمازج عرقي وحراك ثقافي وسياسي واجتماعي (آدم، 2008م)، هذا إلى جانب أن دراسة الجدل الدائر لإدارة حكم الإقليم ما بين الولاية الواحدة وتعدد الولايات، ويرى الباحث أن هنالك ثمة خلاف بين سكان الإقليم حالياً، فهناك فئة ترى أن يظل نظام الولايات الحالية قائماً، بينما فئة أخرى تؤيد إضافة ولايات أخرى لأن جدوى الولايات أنفع وأقوي من جدوى الإقليم الواحد؛ ذلك لأنه يتيح فرصة لتوسيع دائرة المشاركة الشعبية وخلق فرص عمل للتخفيف من حدة البطالة وإمكانية حصول كل إقليم على قدر مناسب من الخدمات، كما إنها تعطي فرصة للإبداع في وضع سياسات أفضل بدلاً من أن تقفل نفسها داخل الإقليم الواحد الذي تصل مساحته (2,550,000 كلم ) أو ما يعادل مساحة فرنسا. بينما فئة أخرى تطالب بالإقليم الواحد خاصة بعض الحركات المعارضة التي تطالب بإعادة دارفور للنظام القديم وفق قانون الحكم الإقليمي لسنة 1980م والذي قسم بموجبه السودان إلى ستة أقاليم ( الشمالي ، الشرقي ، الأوسط ، دارفور ، كردفان ، الإقليم الجنوبي) لأنه يشكل وحدة قوية تمثل سلاح ضغط علي المركز سياسياً ، وقد يكون لها أبعاد أخرى بفصل الإقليم عن السودان كما حدث في انفصال جنوب السودان . أيضاً ثمة خلافات أخرى يراها الباحث تتمثل في أن مسألة الإقليم الواحد أو تعدد الولايات لا بد أن يتم بمشاركة كافة الأطراف، وأن تتم بالتراضي حتى لا تكون محل جدل وخلاف دائمين. يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في إيجاد مخرج لهذا الجدل السياسي الذي أرق سكان الإقليم لاسيما البسطاء منهم الذين اختلط عليهم الأمر بين التيار الذي تقوده الحكومة الذي ينادي بتعدد الولايات وإجماع المعارضة على ضرورة

الرجوع للإقليم الواحد. وواقع الأمر أن هنالك مخاطر جمة في كلا النظرتين الإقليم الواحد كما حدث في حالة الجنوب وأدى للانفصال وتعدد الأقاليم والذي يقوى مكانة القبلية ويؤجج الصراعات القبلية مستقبلاً وفي الحالتين يكون الوضع مشحوناً سياسياً مما قد يقود إلى استخدام السلاح. وسوف يقوم الباحث بدراسة الجدل حول الإقليم دراسة علمية وافية ومن ثم يتقدم بوجهة نظر في حل المشكلة ، ومشكلة إقليم دارفور ليست بسبب التهميش أو التخلف كما يراها البعض، فبقية أقاليم السودان تعاني من ذات الأوضاع. ولعل الأسباب الرئيسية كما يراها الباحث هي الأنظمة الحاكمة التي تلت إلحاق دارفور بالسودان ( 1916م) على مر السنين ويمكن النظر إليها ومعرفتها من جانبيين إحداها جغرافي إذ أن البيئة الجغرافية لإقليم دارفور بيئة معقدة وهي عامل أساسي في تشخيص المشكلة ، والآخر سياسى عن طريق السياسات غير الموفقة لنظام الحكم في السودان عبر الأزمنة المختلفة، ونتيجة لهذه التراكمات تولدت عنها التجمعات المتمردة التي تنادي بالإقليم الواحد مهتدين بذلك بما حصل في جنوب السودان. ولقد قام الباحث بدراسة التقسيمات الإدارية في الإقليم بمنظور جغرافي مجرد دون وضع أحكام مسبقة للنتائج المحتملة، وتحليلها تحليللاً موضوعياً لابرز محاسن ومساوي تلك التقسيمات، ومن ثم الوصول لأفضل التقسيمات الإدارية التي تتناسب مع نظام الحكم في الإقليم. في هذا الخصوص يمكن للجغرافيا الإقليمية والسياسية أن تلعب دوراً بارزاً في حل المشكلات القائمة، ذلك لأن فكرة الإقليم تستدعي أن يكون الإقليم متماسكاً من حيث عدد السكان والموارد مما يساعد في العلاقات البنينة بين الولايات اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. **موضوع البحث وأهميته:** تكمن أهمية البحث في أنه يسعى للإسهام في إيجاد منهج علمى لحل جدلية الصراع في دارفور التي تطورت بصورة كبيرة، وأخذت بعداً محلياً وإقليمياً ودولياً الأمر الذي أعاق كل جهود التسوية

الداخلية، فأصبحت هنالك العديد من النقاط الخلافية التي سيطرت على المفاوضات أهمها الوضع الإداري للإقليم فيما يتعلق بعدد الولايات، إما بزيادتها كما ترى الحكومة وأصحاب المصلحة بالإقليم، أم تقليص هذه الولايات ليصبح إقليمياً واحداً كما ترى المعارضة، وقد توصلت الحكومة مع المجموعات التي تعيش على الأرض إلى رفع عدد الولايات من ثلاث إلى خمس دون الاستناد إلى السكان والموارد حيث لعبت القبلية والسياسة الدور الأكبر في هذه التقسيمات الجدي **مشكلة الدراسة:** تكمن مشكلة البحث في التعرف على مبررات التقسيم الإداري لإقليم دارفور والأسس التي يقوم عليها، ومدى الاختلاف والتشابه بين هذه التقسيمات، ومدى إسهام هذا التقسيم في كفاءة إدارة الحكم بالإقليم وإمكانية وقوف كل إقليم أو ولاية على قدميها اقتصادياً وإدارياً، وسيركز البحث على بعض التقسيمات الإدارية خاصة ما بعد الاستقلال والتي من الضروري أخذها بعين الاعتبار نتيجة للجدل الدائر بين الحكومة والأطراف المعارضة فيما يتعلق بالوضع الإدارية الأمر الذي أعاق تسوية ومعالجة قضية الإقليم حيث تتمسك الحكومة بالوضع الإداري الراهن وتتاور بزيادة الولايات، بينما ترفض المعارضة هذا الوضع وتصر على إعادة دمج الولايات في إقليم واحد، وفيما بين هذا وذلك تم تغييب طرف ثالث أساسي هو مواطن الإقليم ومن خلال هذه الدراسة سوف يحاول الباحث الوقوف على أنسب الصيغ الإدارية التي من شأنها النهوض بالإقليم إدارياً والحد من التوتر المائل الآن؛ وذلك بالإعتماد عن عمل ميداني يركز على آراء السكان. وبناءً على ماتقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: - ما إمكانية الوصول إلى تقسيم إداري يدعم استقرار الإقليم ويعين على التنمية المستدامة؟ ويتفرع من السؤال الرئيسي أسئلة فرعية: 1- ما الأسس والمعايير العلمية التي يقوم عليها التقسيم الإداري في دارفور؟ 2- ما الآراء الداعمة

للتقسيم الإداري الحالي والرافضة له؟ 3- ما إيجابيات وسلبيات التقسيم الإداري الحالي في دارفور؟ 4- ما رأى مواطني الإقليم في جدلية الصراع حول شكل الإقليم الإداري؟ 5- هل كان للتقسيمات الإدارية في دارفور أثر في إستقرار الإقليم منذ الاستقلال وحتى اليوم؟ 6- كيف يمكن الوصول للتقسيمات الأفضل والأمثل الداعمة لاستقرار الإقليم ومن ثم انخراطه في التنمية المستدامة؟ أهداف الدراسة:- الهدف العام لهذه الدراسة هو محاولة توفير أطر نظرية وعلمية حول مشكلة التقسيم الإداري لدارفور وإمكانية الوصول إلى تقسيمات تلبي طموحات سكان الإقليم وتساعد في دفع عجلة التنمية والاستقرار السياسي مما يعود بالنفع على الجميع ومن هذا الهدف العام يمكن النظر في الآتي: (1) التعرف على الأسس والمعايير التي تقوم عليها التقسيمات الإدارية في دارفور. (2) تقويم الآراء الداعمة للتقسيم الإداري الحالي وتلك الرافضة له، ومن ثم ترجيح أحد الرأيين أو الخروج برأى وسط بين الرأيين. (3) تشخيص أهم إيجابيات وسلبيات التقسيمات الإدارية في دارفور؟ (4) معرفة رأى المواطن في دارفور فيما يتعلق بالوضع الإدارية للإقليم. (5) التعرف على التطور التاريخي للتقسيمات الإدارية لإقليم دارفور في الفترة من (1956م-2014م). (6) الخروج بنتائج وتوصيات من شأنها حسم الجدل القائم حول التقسيم من عدمه بناء على التحليلات العلمية. **فروض البحث:** -يسعى الباحث للتحقق من صحة الفروض التالية:- (1) تعقيد إشكالية تقسيم دارفور الكبرى ترجع إلى النمط الإداري السائد. (2) الآراء الداعمة والمعارضة لفكرة الإقليم الواحد لاتساعد في الحل النهائي للمشكلة. (3) المواقف المعلنة بين طرفي النزاع (الحكومة والمعارضة) فيما يتعلق بوضعية الإقليم لاتتم عن دراسة حقيقيه؛ وإنما بمواقف سياسية قوامها التكتيك والتكتيك المضاد أثرت سلباً على قضايا التنمية بالإقليم. (4) هنالك إختلاف



بين أبناء الإقليم فيما يتعلق بالوضع الإداري للإقليم مبني على العاطفة السياسية كل حسب توجهه السياسي بين توجه الحكومة أو المعارضة. ( 5 ) القبول بالتدخلات القبلية في مسألة إنشاء الولايات سيكون وبالاً على دارفور في المستقبل مما يؤدي إلى تفتيتها قبلياً وهذا لايساعد في رتق النسيج الإجتماعي في الإقليم. (6) دارفور في الوقت الراهن فقيرة من ناحية التنمية الاقتصادية والبشرية وبالتالي فهي لاتمتلك مقومات الإقليم لاعتمادها اعتماداً كبيراً على المركز هذا على الرغم من أنها غنية بمواردها الطبيعية المتنوعة وكذلك مواردها البشرية.

#### المنهجية والإجراءات:-

إتبع معد الورقة المنهج الإستقرائي والإستدلالي. وهي من المناهج المفيدة جداً في كل أنواع الدراسات والبحوث الجغرافية، وفي هذه الدراسة تم إستقراء للمعلومات التي جمعت من العمل الميداني ومن ثم وضعت في شكل جداول ورسومات بيانية ليسهل عملية فهمها وشرحها. والمنهج الاستدلالي عن طريق ماتوصل إليه البحث من أدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث. هذا إلى جانب إستخدام البحث بعض المداخل: (المدخل الوصفي، المدخل التاريخي). طرق جمع البيانات: إعتد البحث في هذه الدراسة لجمعه للمعلومات على مصدرين:

#### أولاً:مرحلة جمع المعلومات من مصادرها الاولية:

وتتمثل في الدراسات الميدانية التي تعتمد على الملاحظة المباشرة والمقابلات الشخصية في جمع البيانات والمعلومات العامة والمسائل الإدارية التي لايمكن الحصول عليها بالإستبانة،وقام الباحث في هذه الدراسة بعقد لقاءات مع كبار رجال الإدارة الأهلية بالإقليم ، وبالحركات الموقعة علي السلام، والإتصال ببعض السياسيين، والتربية من أبناء الاقليم.كما إستخدمت الدراسة إستبانته وهي من الوسائل المهمة في

مجلة جامعة السلام - العدد الثالث - نوفمبر 2016م

جمع المعلومات، حيث يتم بواسطتها تسجيل البيانات وجمعها من الظواهر موضوع الدراسة، وفي هذه الدراسة قام الباحث بتصميم إستبانة أجاب عليها عينة مجتمع الدراسة بشرائحه وطوائفه وقبائله المختلفة وكانت الأسئلة حول المحاور الآتية:-  
**المحور الأول:**المعلومات الخاصة بمجتمع الدراسة. **المحور الثاني:**المعلومات الخاصة المتعلقة بالوضع الأمني في الإقليم. **المحور الثالث:**المعلومات المتعلقة بالتقسيم الإداري للإقليم. وكل محور يحتوي علي أسئلة فرعية ذات إجابات مفتوحة و أخرى مغلقة. تم اختيار عينة عشوائية حجمها (600) أسرة، بدرجة دقة (95%) ودرجة حرية  $5 \pm$  (Arkin) تمثل غالبية مجتمع عينة البحث موزعة على ولايات دارفور الخمس حسب نسبة السكان وعدد الأسر المعنية في كل ولاية، وشمل توزيع الاستبانة في دارفور الكبرى في الجدول (1). **الجدول رقم (1) مجتمع العينة وحجمها ونسبتها حسب ولاية دارفور الكبرى.**

الولاية	مجتمع العينة (عدد الأسر)	حجم العينة	النسبة %
شمال دارفور	352,271	169	28%
جنوب دارفور	479,479	230	38%
غرب دارفور	125,785	60	10%
شرق دارفور	202,786	97	16%

مجلة جامعة السلام - العدد الثالث - نوفمبر 2016م

8%	44	92,252	وسط دارفور
100%	600	1,252,574	الجملة

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات التعداد السكاني الخامس 2008م أتمت البحث في عملية سحب العينة على أسلوب العينة العشوائية المرحلية (Multi Stage Random Sampling)، حيث قسم الباحث مجتمع الدراسة إلى خمس ولايات، ثم قُسمت الولايات إلى عدد من المحليات، ومن ثم تم اختيار بعض المحليات وبطريقة عشوائية بسيطة من كل ولاية، وقُسمت المحليات أيضاً إلى عدد من الوحدات الإدارية تم اختيار بعض الوحدات الإدارية من كل محلية في الولاية المعنية، وتم تقسيم الوحدات الإدارية إلى أحياء، وقسمت الأحياء إلى أسر ومن ثم أختار الباحث وبطريقة عشوائية بسيطة بعض الأسر وهي التي أجرى الباحث عليها الدراسة. **ثانياً: مرحلة جمع المعلومات من مصادرها الثانوية:** - وتمثلت في المعلومات المكتوبة التي تم التوصل إليها من الهيئات والمؤسسات المختلفة في شكل دراسات سابقة بالإضافة إلى المراجع والكتب والبحوث المنشورة وغير المنشورة والدوريات وورش العمل والأوراق العلمية المقدمة حول الموضوع في فترات سابقة، وما هو موجود في السجلات.

**الموقع الفلكي والجغرافي:**

**فلكياً:** يقع إقليم دارفور - موضوع البحث والدراسة - في أقصى غرب السودان، بين خطي طول (27,2 - 22) درجة شرقاً ويبلغ الطول بين هذين الخطين نحو 1170 كيلومتراً، ودائرتي عرض (9 - 20) درجة شمال خط الاستواء ويصل عرضها إلى (600) كيلومتر (محمد، 2009م). **جغرافياً:** يتميز الإقليم الذي قامت فيه سلطنة

## مجلة جامعة السلام - العدد الثالث - نوفمبر 2016م

دارفور بصفات طبيعية خاصة بة ناشئة من الوضع الجغرافي لهذا الإقليم، ففي الشمال ينتهى إقليم دارفور عند الصحراء الليبية وهذة الصحراء تمتد إلى البحر المتوسط فى مساحات قاحلة، وتمثل حاجزاً ومانعاً لإمتداد السكان شمالاً، ماعدا بعض الواحات كالنخيلة التى إستطاع السكان الوصول إليها وبسط نفوذهم عليها فى بعض الأحيان، بينما فى الجنوب يوجد حاجزاً من نوع آخر وهو بحر الغزال المنطقة التى تنتشر فيها ذبابة التسى تسمى وهذة المنطقة تمنع الرعاة من الإنتشار فى هذا الإتجاه، ومن جهة الشرق الطويشة أو سلسلة عريضة من التلال الرملية تعرف (بالقوز) وهذة تحجز بينها وبين جاراتها كردفان، أما فى الغرب آخر دار مساليت وآخر دار قمر وأول دار تاما وهو الخلاء الذى يفصل بينها وبين وادى (تشاد) وتتصل دارفور إتصلاً طبيعياً بإفريقيا الوسطى، فلا تقوم بينهم حدود طبيعية مميزة، وقد ذكر (البحيري، 2010م) أن إقليم دارفور إقليم مميز بذاته لايماثلة إقليم آخر فى السودان كلة فهو منطقة إنتقال بين الشمال والجنوب وبين السودان النيلى والسودان الفرنسى. إدارياً: قسم إقليم دارفور فى العام 1994م الى ثلاثة ولايات من مجمل ولايات السودان البالغ عددها آنذاك (26 ولاية) وهى:

- 1- ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر وتعتبر المدينة التاريخية والثقافية والسياسية للإقليم.
  - 2- ولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا وتمثل المدينة التجارية
  - 3- وهى الآن أكبر تجمع سكانى فى السودان بعد العاصمة القومية.
- ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنية وهى مدينة تجارية بالقرب من الحدود التشادية. وبإفصال جنوب السودان عن الشمال تقلصت ولايات السودان لتصبح (17) ولاية أى بإفصال تسعة ولايات تبعت للجنوب، وفى يناير/2012م أصدرت رئاسة الجمهورية مرسوماً جمهورياً ، حيث أقر مجلس الوزراء مسودة قانون بتقسيم هذا الإقليم

المضطرب غرب السودان الى خمس ولايات بدلا من ثلاثة ، بناء على المقترح القائم بحل ولايتى جنوب وغرب دارفور وتقسيمها إلى أربع ولايات إضافة الى ولاية شمال دارفور.

1- ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر. 2- ولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا. 3- ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجينية. 4- ولاية شرق دارفور وعاصمته الضعين.

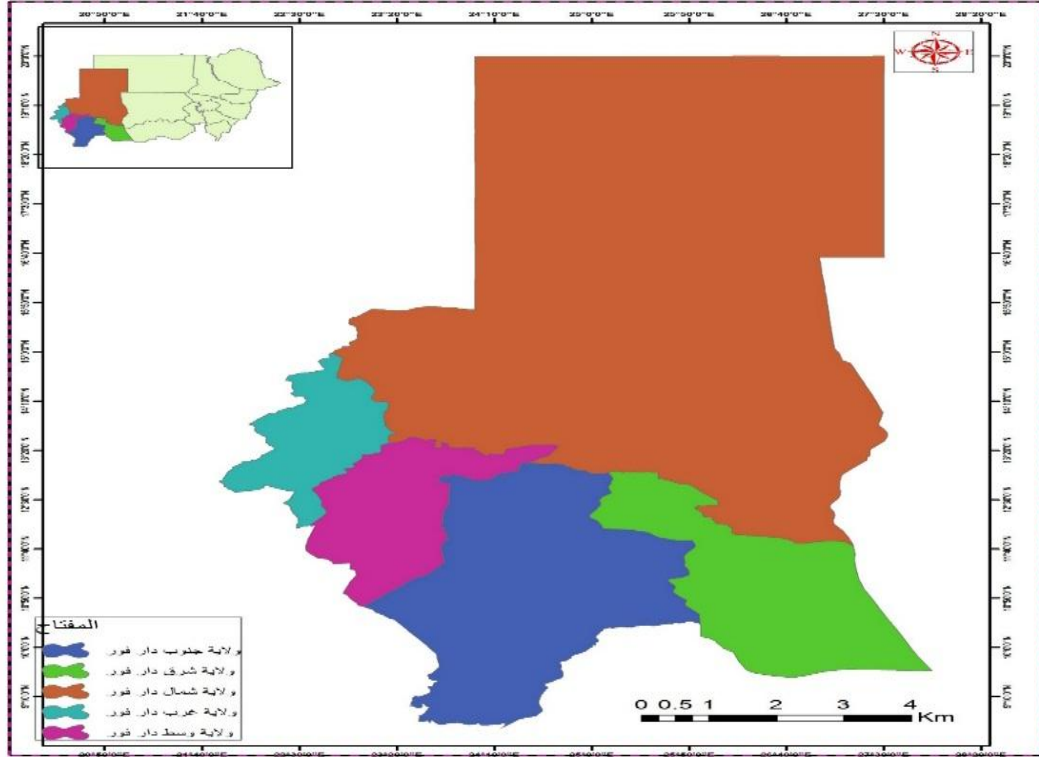
5- ولاية وسط دارفور وعاصمتها زالنجي. الشكل رقم ( 1). وكل ولاية قسمت داخليا وفقاً لدستور الحكم المحلى الى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وهى المحليات والتي تضم كل منها عدداً من المراكز والمدن والقرى، وتتولى وحدات الإدارة المحلية فى ضوء الخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى إدارتها، ولكن تأرجحت آراء أهل دارفور بالنسبة لهذا التقسيم بين القبول والرفض، فالبعض يرى أن هذا التقسيم سيجعل الوضع أكثر إستقراراً وأماناً لوجود قبائل كثيرة بالمنطقة وكل منها تريد أن تكون لها ولاية خاصة بها، بينما عارضه بعض الحركات فى دارفور وإعتبروه يقوم على أساس (فرق تسد) مطالبين أن يكون إقليم دارفور إقليماً واحداً.

- **المساحة:** تقدر مساحة الإقليم بخمس المساحة الإجمالية للسودان وتبلغ (510) ألف كيلومتر مربع أكبر أقاليم السودان مساحةً مايعادل أكثر من ( 20%) من مساحة السودان الكلية الحالية البالغة حوالى ( 1,882,000 ) كلم مربع ، ومايقارب مساحة فرنسا تقريباً وضعفى ونصف مساحة سويسرا، إلا أن مساحة الإقليم لاتعد عاملاً جوهرياً فى تقدير أهمية الإقليم، فهناك دول وأقاليم تصغر مساحتها ويقل عدد سكانها وتزداد أهميتها وهى تمثل أكثر أهمية من الدول ذات المساحات الشاسعة مثل

مجلة جامعة السلام - العدد الثالث - نوفمبر 2016م

العراق والكويت وقطر، دول ذات مساحات صغيرة ولكنها ذات أهمية كبيرة لوجود حقول النفط فيها بالإضافة الى المعادن ووجود الامكانيات الكبيرة في التنمية الزراعية والصناعية. وأشار (عمر، 2008م) أن دارفور الكبرى رغم عدد سكانها (7,505,445) نسمة وكبر رقعتها الجغرافية ووفرة وتنوع مواردها الطبيعية من معادن وأنهار موسمية ومياة جوفية وزراعة وثروة حيوانية لازالت تعتبر ضمن أكثر أقاليم السودان تخلفاً، وذلك بسبب تهميش الحكومات المتعاقبة وكثرة الحروب القبلية المتنافسة على الموارد وكذلك تأثرها بالحروب في أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وتشاد وليبيا.

الشكل رقم (1) موقع ولايات دارفور الكبرى.



المصدر: مكتب المساحة السودانية 2013م. - دارفور ما بين الولاية  
الواحدة وتعدد الولايات. نجد أن أسباب دواعى تقسيم ولاية دارفور الكبرى إلى خمس  
ولايات سؤال تختلف إجابته من شخص لآخر تبعاً لموقف الشخص وموقعه الجغرافي  
من السلطة والمعارضة والحركات المسلحة، ويمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال  
معرفة وجهة نظر كل من مجتمع الدراسة، المواطنين، والسياسيين، والحركات  
المعارضة فى الإقليم ورجال الإدارة الأهلية، إعتدت الدراسة على البيانات التى  
جمعت ميدانياً لمعرفة آراء شريحة عريضة ممثلة للمجتمع الدارفورى تكمن هذه الآراء  
فى الآتى:

**وجهة نظر مجتمع البحث:** موضوع الإقليم الواحد في دارفور أو إبقاء دارفور بولاياتها الحالية أو بإضافة ولايتين جديدين هما ولاية شرق دارفور وعاصمتها (الضعين) وولاية وسط دارفور وعاصمتها (زالنجي) بالإضافة إلى الولايات الموجودة أصلاً ولاية شمال دارفور وعاصمتها (الفاشر) وولاية جنوب دارفور وعاصمتها (نيالا) وولاية غرب دارفور وعاصمتها (الجنينة). يتزامن هذا الصراع الإداري ما بين مطالبين بإقليم موحد وما بين منادين بإبقاء دارفور ولايات، ورغم أن هذا الموضوع تم الحسم فيه في إجتماع مجلس الوزراء وبموافقة مجلس الولايات الذي صوت بقيام ولايتين إضافيتين في دارفور، هذا الموضوع في غاية الأهمية. كما أن هنالك قرار صدر بإجراء إستفتاء إداري لأهل دارفور ليقرروا بشأن ما إذا كان تبقى إقليمياً واحداً أو ولايات، وهذا ما يجيب عليه البحث من خلال آراء إستجاب المبحوثين في ولايات دارفور الخمس، وبالتأكيد أى كانت نتائجها سيكون خصماً على دارفور، وربما حرباً جديدة وتمرد جديد وحركات مسلحة جديدة لأنه رغم قناعة الباحث يستحيل أن يجمع أهل دارفور ويوافقون على نتيجة الإستفتاء مصداقاً لقيم الديمقراطية (قبول رأى الأغلبية) كما هو الحال في بعض الدول التي ضربت نموذجاً فريداً في هذا الشأن كحال الولايات المتحدة الأمريكية وسوسيرا وجنوب إفريقيا ونجيريا وغيرها من الدول. وعلية وبناءاً على مخرجات العمل الميداني فإن آراء مجتمع الدراسة فيما يتعلق بالوضع الإداري في دارفور ما بين عودته لنظام الأقاليم كما كان في العهد المايوى وما بين نظام الولايات الحالى ( 5 ) ولايات، وما بين العودة للنظام السابق (3) ولايات. يُمكن الإجابة عليه في الجدول (2).

**الجدول رقم (2) آراء المبحوثين حسب الأسر التي تم مسحها بين العودة لنظام الإقليم الواحد أو نظام (3) أو (5) ولايات حسب ولايات دارفور.**



مجلة جامعة السلام - العدد الثالث - نوفمبر 2016م

الولاية	مجتمع العينة (عدد الأسر)	حجم العينة	مؤيدون 3 ولايات (%)	مؤيدون 5 ولايات (%)	مؤيدون الإقليم الواحد (%)	النسبة %
شمال دارفور	352,271	169	18	6	4	%28
جنوب دارفور	479,479	230	26	9	3	%38
غرب دارفور	125,785	60	5	3	2	%10
شرق دارفور	202,786	97	5	10	1	%16
وسط دارفور	92,252	44	1	5	2	%8
<b>الجملة</b>	<b>1,252,574</b>	<b>600</b>	<b>%55</b>	<b>%33</b>	<b>%12</b>	<b>%100</b>

**المصدر :** من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات العمل الميداني 2013م.  
من خلال الجدول (2) يتضح جلياً من الدراسة الميدانية أن ( 55%) من عينة البحث تؤيد نظام الحكم الأقليمي السابق وهو ( 3 ) ولايات. وترى أن القرار القاضى بإعادة تقسيم ولايات دارفور إلى (5) ولايات بدلاً عن (3) ولايات لهو قرار لا يجانب الواقع .  
وحجتهم فى ذلك أن التقسيم الجديد يكرس لسياسة الحكم القبلى بشكل واضح وسوف يشكل صراعاً جديداً وتنافساً على الأرض، وكل طرف يرغب أن تكون منطقتة ولاية كغيرها من الولايات الأخرى، ووصفت هذه المجموعة من عينة البحث أن التقسيم تم بناءً على قرار أحادى، يهدف إلى تفتيت مكونات الإقليم يمكن تلخيصها فى الأسباب الآتية:  
- أن التقسيم جاء وفقاً للأهواء الحزبية

الضيقة وعلى أساس قبلى بحت . - نتج عن التقسيم ولايات فقيرة

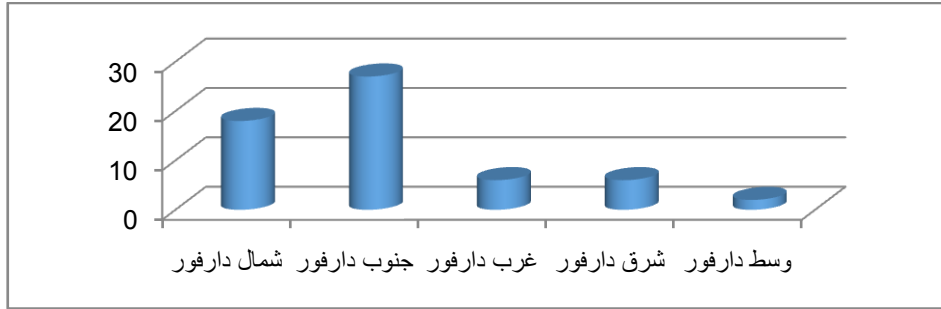
تتعدم فيها مقومات الولاية. - تضخم الصرف السياسى فى الدستوريين والتنفيذيين والتشريعيين والموظفين يؤدى إلى تبديد المال العام دون مما لا يترك شيئاً للتنمية

## مجلة جامعة السلام - العدد الثالث - نوفمبر 2016م

بمعنى يقل الدعم التنموي والإقتصادي والإجتماعي في الولاية ، الأمر الذي نتج عنه إحتقانات سياسية وقبلية قد تؤدي إلى صراعات في المستقبل. - لعبت القبلية في دوراً كبيراً حيث يتقاسم المناصب الدستورية والوظائف الحكومية حسب وزن القبائل في المنطقة. هذا إلى جانب رفض سياسة زيادة عدد المحليات بالولاية بحجة أن كثيراً منها تم إنشائها دون دراسة فأصبحت تمثل زيادة أعباء مالية ثقيلة على الولاية، الأمر الذي إنعكس سلباً على توفير الخدمات والتنمية مع إنهاك المواطن بالضريبة والجبايات، ويرون عند إنشاء الولاية أو المحلية يجب أن تستند على أسس وقواعد علمية وليست خيالية أو إرضائية وأن تعتمد على الآتي:-

- أعداد السكان ومدى تطوير الموارد البشرية. - المساحة وتنوع الموارد الطبيعية - سبل كسب العيش وفرص العمل. هذا إلى جانب أن هنالك تفاوت في نسب التأييد ل(3) ولايات من ولاية لأخرى حسب رأي المبحوثين في الإقليم. الشكل(2).

الشكل (2) (المؤيدون ل(3) ولايات حسب كل ولاية في دارفور حسب عينة الدراسة.



المصدر: العمل الميداني 2013م

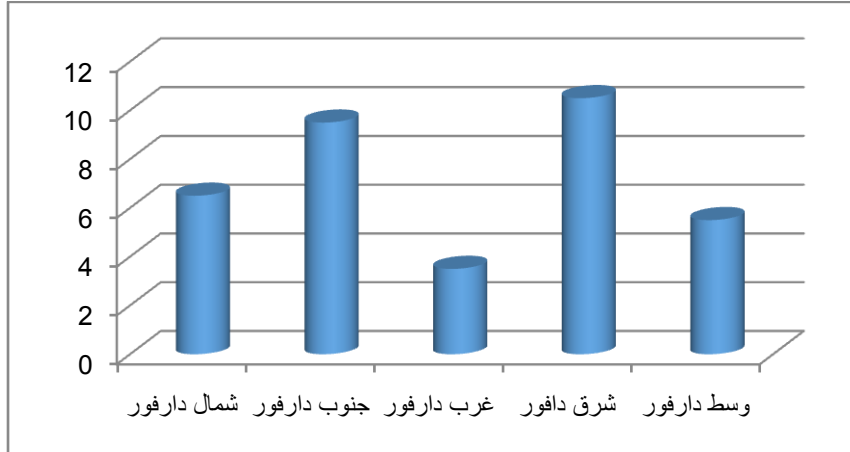
يتضح من الشكل (2) أن ولاية جنوب دارفور هي أكثر الولايات تأييداً لنظام ال(3) ولايات وترفض عودة دارفور إلي الإقليم الواحد، بجانب رفضها التام لقرار زيادة

الولايات إلى خمس، ويرجح الباحث أن سبب الرفض يعود إلى أن هذه الولاية فقدت ثمانية محليات كانت تمثل عائداً إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً للولاية، إضافة إلى وقوع هذه المحليات في حزام السافنا الغني بالموارد الطبيعية. ويوافقهم في هذا الرأي فريق آخر من متقفي دارفور على إبقاء دارفور (3) ولايات ويظنون أن إجراء الاستفتاء لشعب دارفور حول الإقليم في الوقت الراهن محاولة مأكرة لتجاوز الحركات التي تحاورها الحكومة. لذلك يرفضونه ويرفضون معه القرار الصادر من قبل رؤساء الجمهورية بزيادة عدد ولايات دارفور استجابة لتوصية ملتقي أهل السودان بكنانة، دون مراعاة للآثار الكارثية التي تنجم عن إطالة أمد الحرب في الإقليم. وتوطين الحرب في مناطق بعينها مما يعني فقد طعم الاستقرار وتضييع فرص التنمية فيها باستمرار حالة الحرب أو السلم، وحرمان قطاع عريض من سكان دارفور من التواصل وتبادل الزيارات مع ذويهم بسبب استدامة الحرب. بينما الولائيتين الجديتين (شرق ووسط دارفور) أقل تأييداً لنظام حكم ال(3) ولايات ويرون أن هذا القرار رغم أنه جاء متأخراً، إلا أنه فيه عدل لأهل الولائيتين اللتان حرمتا من وجود تنمية حقيقية ومستدامة طويلة فترة الحكم الإقليمي وفي حكم الولايات قبل إعلان قرار الزيادة. لذلك يتمسكون بهذا القرار ويهددون كل من يحاول المساس به. بينما فئة أخرى من مجتمع الدراسة تمثل (33%) من عينة البحث تؤيد نظام حكم الولايات ال(5) وترفض ضرورة إجراء إستفتاء في الإقليم للعودة للإقليم الواحد أو نظام الولايات ال(3)، وكانت حجبتهم في ذلك أن الإقليم تم تقسيمه وفقاً لقرار من رئاسة الجمهورية ويجب أن يتم إلغاء ذلك التقسيم أيضاً بقرار من رئاسة الجمهورية لأن المنطق يقول ذلك، وعندما تمت عملية التقسيم لم يُستفتى أهل الإقليم وعليه فيجب ألا يستفتوا في ذلك القرار أيضاً. ويرون أن زيادة الولايات تُعطى مشاركة كبيرة في الشأن العام في

### مجلة جامعة السلام - العدد الثالث - نوفمبر 2016م

الإقليم، وتجعل إتخاذ القرار يُدار من أبناء الولاية أو المحلية المعنية وهذا تطور ملحوظ لمبدأ الديمقراطية والمشاركة في إتخاذ القرارات شريطة مراعاة الأسس والقواعد التي تُنشأ على ضوءها الولاية والمحلية. وأن التقسيم الولائي فيه فوائد كبيرة ، من ناحية تقصير الظل الإداري ، في ظل دولة القوانين تكون الشفافيتي فيها لأبعد الحدود وهذا سوف يحدث إذا كان هناك إستقرار سياسى وأمنى كبير في دارفور. إضافة أن نظام الولايات لايفرق بين منطقة وأخرى، أى مواطن في ولايته يحق له ممارسة جميع حقوقه ، كما وأن النظام الولائي أيضاً حقق كثيراً من الإنسجام الإداري والإجتماعى والسياسى والشقة بين المجتمعات تكون فى أضيق نطاق ، بينما يرفضون نظام الأقليم الواحد فهو عكس ذلك ، يتخذ شكل دولة ولها رئيس وهذا أمر غير مقبول فى وضع مثل السودان فى مستقبل الأيام. الشكل(3).

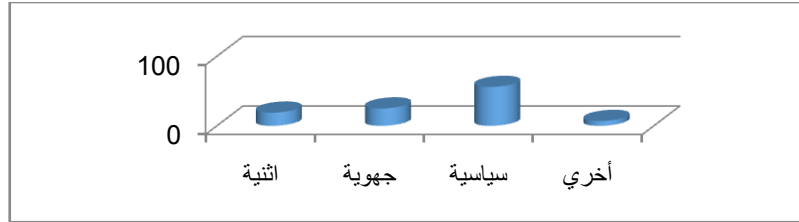
الشكل(3) ( المؤيدون ل(5) ولايات حسب كل ولاية فى دارفور حسب عينة الدراسة.



المصدر: العمل الميدانى 2013م يلاحظ من الشكل(3) أن الولايتين الجديدتين (شرق ووسط دارفور) تؤيد زيادة ولايات دارفور إلي خمس ويرون أن هذه

الزيادة تمت بعد إجراء العديد من الدراسات والمشاورات. وأنها جاءت وفق أسباب وضروريات موضوعية منها كبر مساحة الولايتين التي يصعب إدارتهما مركزياً سواء في جنوب أو غرب دارفور، إضافة إلى ضرورة تحسين الوضع الإقتصادي للمواطنين ، وضرورات سياسية لتوسيع دائرة المشاركة وتعزيز الأمن، فضلاً عن التنوع في أراضي هذه الولاية. كما أن التقسيم الإداري الحالي (5) ولايات حسب آراء المستجوبين من عينة البحث ، منهم من يرى أن هذا التقسيم جاء وفقاً لأهواء السياسيين، ومنهم من يرى أن القبلية والجهوية لعبت دوراً كبيراً فيه، وبعضهم يرى أنه تم وفق لرغبات أثنية ، وأخرى ترى أنه تم نتيجة لتضافر الأهواء السياسية والقبلية والأثنية مجتمعة. الشكل (4)

الشكل رقم (4) عوامل التقسيم الإداري الحالي في دارفور بناءً على آراء المستجوبين حسب عينة الدراسة.



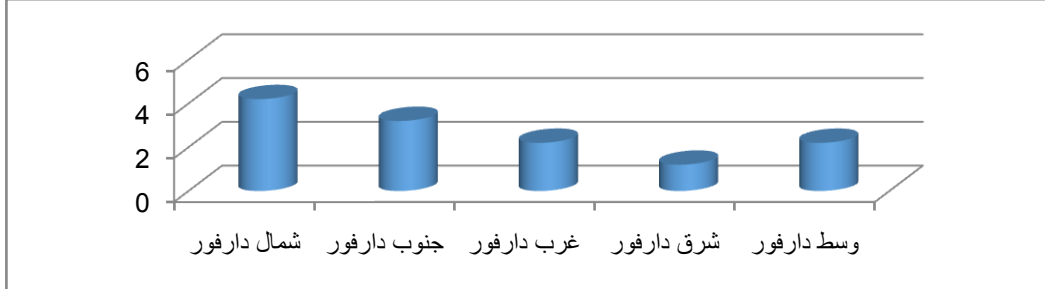
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات العمل الميداني 2013م. من خلال الشكل (4) يتضح أن (54%) من عينة الدراسة يرون أن التقسيم الإداري الجديد تم بناءً على رغبة مجموعات سياسية، حيث لعبت السياسة فيه دوراً كبيراً، بحيث أثر الساسه من أبناء الإقليم في المركز، وبعض الساسة في مناطق الولايات الجديده بضرورة إنشاء المزيد من الولايات في دارفور حتى تتلاشى فكرة الإقليم الواحد التي تطالب به الحركات المعارضة. بينما (23%) من عينة البحث ، يرون أن القبلية

والجهوية في دارفور صارت متجذرةً لأبعد الحدود على مستوى السلطة المحلية و بمباركة السلطات المركزية خاصة في السنوات الأخيرة ، وأن التقسيم الحالي في دارفور تم بناءً على الجهوية حيث تم تقنين وترسيخ الهبدأ القبلي . ويستندوا في ذلك على أن عندما يدخل الفرد في وزارة من الوزارات الدارفورية إلا وتذكم أنفكه رائحة القبلية النتنة و التي تتبدى بجلاء في سحنة أفراد قبيلة الوزير المسيطرين على ش وون الوزارة بدءاً من خفير تلك الوزارة وحتى سكرتارية مكتب الوزير . بينما (18%) من عينة البحث يرجعون أن تقسيم ال ( 5 ) ولايات نتاج لعمل إثني ، إذ يُعد إقليم دارفور من أكثر أقاليم السودان التي تتميز بالتنوع الأثني والثقافي، وبالتالي يرون أن هذا التقسيم الحالي يعتبر عائقاً لقضايا التنمية.

هذا إلي جانب أن ( 5%) من عينة الدراسة ترى أن التقسيم شاركت فيه كل شرائح المجتمع السياسيون والباحثون والبرلمانيون ورجالات الإدارة الأهلية، وعلى ضوء تقارير هذه اللجان تم التقسيم ، رغم أن فئه قليلة منهم تعارض ذلك خاصة الحركات المعارضة بحجة أنهم لم يتم التشاور معهم. وقد بينت عينة البحث أن ( 12%) تؤيد نظام الإقليم الواحد، وتقول هذه الفئة أن الإقليم الواحد يوحد أهل دارفور ويقوى إداراتهم خاصةً في القضايا التي تخص التنمية، كما يقلل من النفقات والحد من الأسراف لعدم الحاجة إلى مجالس الدستوريين والتنفيذيين والتشريعيين في كل ولاية من الولايات الحالية بينما تكون الأسباب الحقيقية هي تمهيد الطريق لفصل الإقليم عن الدولة الأم كما حصل في حالة الجنوب. وجاءت نسب التأيد حسب الولايات في الشكل (5).

الشكل (5) المؤيدون للإقليم الواحد حسب كل ولاية في دارفور حسب عينة الدراسة.

## مجلة جامعة السلام - العدد الثالث - نوفمبر 2016م



المصدر: العمل الميداني (2013م).

يتضح من خلال الشكل ( 5 ) ان ولاية شمال دارفور هي أكثر الولايات تأييداً لنظام الإقليم الواحد، ويرجح الباحث ذلك أنه في حالة العودة للإقليم الواحد سوف تحظى هذه الولاية بنصيب كبير من التنمية والسلطة، لان عاصمة الإقليم مقرها الفاشر، وسيكون مصدر إتخاذ القرارات من هذه الولاية، وستعود دارفور إلى ماكانت عليه قبل العام 1994م. بينما الولايات الأخرى وخاصةً التي أنشئت حديثاً (شرق ووسط دارفور) ترفض العودة لمربع الإقليم الواحد وتتمسك بنظام الولايات وزيادتها وحجتهم في ذلك، ان في عودة الإقليم فإن ولاية شمال دارفور هي التي سوف تهيمن على شؤون الإقليم، فكل الهيئات التشريعية والتنفيذية والإدارية يخضع للرقابة المركزية في الفاشر ، كما ان توزيع الوظيفة الإدارية بين حكومات الولايات سيتم توزيعها في الفاشر، وبالتالي تركز السلطة والرؤساء الإداريين في الفاشر يعد من عيوب المركزية الإدارية، وهذه الظاهرة قد تؤدي إلى قتل روح المثابرة والإبداع لدى الموظفين في الولايات الأخرى لأن دورهم ينحصر فقط في تنفيذ الأوامر والتعليمات التي تأتي إليهم من عاصمة الإقليم وبالتالي غالباً ماتأتى هذه القرارات غير ملائمة مع رغبات وأمانى الولايات الأخرى. غير أن المؤيدين للإقليم الواحد يرون خلاف ذلك، أن عودة الإقليم الواحد يؤدي إلى التقليل من النفقات والحد من الأسراف في الأنفاق علي المجالس والهيئات اللأمركية في الولايات

الأخرى، كما أنه يحقق العدل والمساواة في تقاسم السلطة والثروة في المناطق. وفي هذا فإن الباحث يرى أن الأسباب التي جعلت هذه الولايات الجديدة ترفض الإقليم الواحد وتؤيد نظام الولايات، أن هذه الولايات فقيرة جداً مقارنة بالولايات الأخرى من حيث الموارد والسكان، وفي حالة عودة الإقليم الواحد فإن هذه الولايات الجديدة سوف لن تُحظى بنصيب مناسب من التنمية لان توزيع الموارد والسلطة يتم وفقاً لحجم السكان. وما يؤكد للباحث ما أشار إليه (الخولي، 2011م) ان ولاية وسط دارفور التي انشطرت من غرب دارفور تواجه تحديات عصية وعلى رأسها التنمية والخدمات التي يفقدها الإقليم عموماً. وان هاجس الأمن يمثل التحدي الأول لبسط التنمية. ورغم مضي أكثر من عامين على قيام الولاية إلا أنها تعاني نقصاً حاداً في البنى التحتية والمرافق العامة في جميع محلياتها. وبجانب ذلك يشككي المواطنون من تردي الأوضاع، حيث أن معظم الوزارات لم تمتلك مقاراً دائمة حتي الآن ، بينما ما زال المجلس التشريعي يعقد جلساته في قاعة أمانة الحكومة بزالنجي. وفي ما يتعلق ببيئة العمل فهذا أمر يصعب وصفه، ويكفي أن هذه الولاية الوليدة تفتقر للبنيات التحتية وما زالت تعمل بإمكاناتها المحلية. هذا إلى جانب أن الدراسات الميدانية أثبتت أن (72%) من مجتمع الدراسة لا يوافقون علي أن حمل السلاح سيحقق مطالب العودة لنظام الإقليم الواحد أو نظام الولايات، أو في مجال التنمية، وتستند في ذلك أن حمل السلاح في وجه الحاكم يعتبر مخالفه للشرع (الخروج عن طاعة ولي الأمر) وأن حمل السلاح يعنى فقدان المنطق ويقود للدمار، والحل في نظرهم يكمن في التفاوض والحوار وقبول الأخر دون ريبة وهيمنة جهة على أخرى، فحمل السلاح ليس غاية في نفسه ولكن وسيلة هدامة ليس إلا، وترى هذه المجموعة أن الذين يحملون السلاح يسعون وراء المناصب والمكاسب الشخصية ، فالسلاح ظل لفترة طويلة يواجهه ضد المواطن



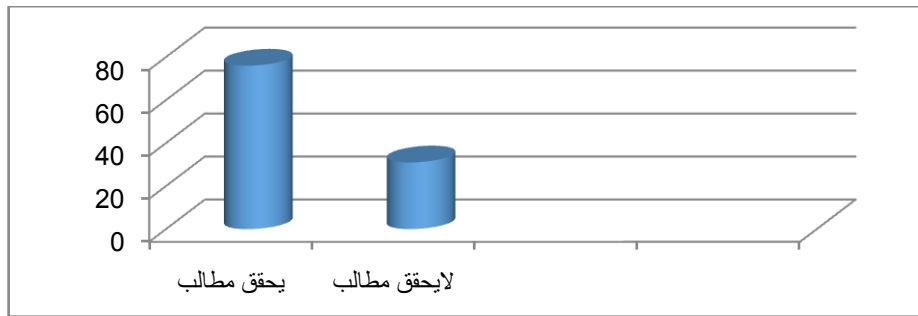
المغلوب على أمره، قتلا وتشريدا ونهبا للممتلكات وتعطيلا للخدمات، فبالعلم والنضال الفكري الحقيقي يمكن أن نحقق مانريد، وبالعلم فقط تبنى الأمم مجدها.

بينما ( 28%) من مجتمع البحث يوافقون أن حمل السلاح حقق مطالب للإقليم، وحثتهم في ذلك أن على مستوى السلطة الإتحادية لم يكن في السابق لديهم ممثلين بذات المستوى (وزارة المالية ، العدل ، الصحة ، نائب الرئيس...) حسب وجهة نظرهم ويرون أن هذة الوزارات السيادية جاءت بسبب حمل السلاح، ولولاه لما كان هولاء يتمتعون بهذه الوزارات السيادية، ولكن السؤال الذى يطرح نفسه ماذا قدم هولاء خلال توليهم لهذة المناصب لإقليم دارفور؟ وهل الوزارت هي حكر لخدمة إقليم معين على حساب أقاليم أخرى؟ ولعل القرآن الكريم والأحاديث النبوية تحثنا على عدم توجيه السلاح فى وجهة أخيك المسلم. و قد نهي الرسول صلى الله عليه وسلم في عدم الخروج بالسلاح؛ لأن الخروج بالسلاح يشعل ويثير فتيل الفتنة والضرر المترتب على الفتنة كبير جداً وذو مفسدة عظيمة، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من حمل علينا السلاح فليس منا» رواه البخاري، وفي رواية: «منشهر علينا السلاح فليس منا» رواه ابن ماجه، وفي رواية: «من سل علينا السلاح فليس منا» رواه الدارمي وعن أبي بكره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا المسلمان حمل أحدهما على أخيه السلاح فهما على جرف جهنم فإذا قتل أحدهما صاحبه دخلها جميعاً» رواه مسلم وعن الأحنف بن قيس قال: «ذهبت لأنصر هذا الرجل -علي بن أبي طالب رضي الله عنه- فلقيني أبو بكره فقال: أين تريد؟ قلت: أنصر هذا الرجل، قال: ارجع فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار، قلت: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه كان حريصاً على قتل صاحبه» رواه البخاري، وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي

## مجلة جامعة السلام - العدد الثالث - نوفمبر 2016م

صلى الله عليه وسلم قال: «لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح فإنه لا يدري لعل الشيطان ينزغ في يده فيقع في حفرة من النار»<sup>رواه البخاري</sup>، وفي رواية: «لا يمشين أحدكم إلى أخيه بالسلاح فإنه لا يدري أحدكم لعل الشيطان ينزغ في يده فيقع في حفرة من نار»<sup>رواه أحمد</sup>، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم: «من أشار إلى أخيه بحديدته فإن الملائكة تلغنه حتى وإن كان أخاه لأبيه وأمه»<sup>رواه مسلم</sup>، وعن ابن الزبير قال: "من رفع السلاح ثم وضعه قدمه هدر"<sup>رواه النسائي</sup>. وقد أخرج البزار في حديث القاتل والمقتول في النار زيادة تبين المراد وهي: (إذا اقتتلتم على الدنيا فالقاتل والمقتول في النار) وفي رواية أخرى (لا تذهب الدنيا حتى يأتي على الناس زمان لا يدري القاتل فيم قتل ولا المقتول فيم قتل فليل كيف يكون ذلك؟ قال: الهرج القاتل والمقتول في النار) رواه مسلم. فهذه الأحاديث تنهى عن حمل السلاح على المسلمين لقتالهم به بغير حق كالقتال للعصبية والقبيلة والمناطقية ونحو ذلك من أمور الدنيا؛ لما في ذلك من تخويفهم وإدخال الرعب عليهم ونزغ الشيطان بينهم. يجب على الطرفين الحكومة والحركات المسلحة الأمتثال لأوامر الله ورسوله الكريم وان يجنحوا للسلم بعيداً عن لغة السلاح حفظاً على ارواح المواطنين المغلوب في أمره. الشكل (6).

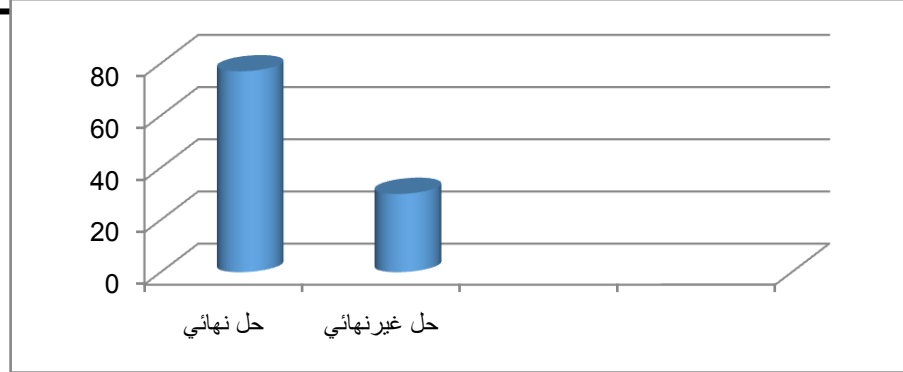
الشكل ( 6 ) آراء المبحوثين في حمل السلاح بين تحقيق المطالب وعدم تحقيقها في الإقليم حسب عينة الدراسة.



**المصدر:** إعداد الباحث اعتماداً على بيانات العمل الميداني 2013م.  
هذا إلي جانب أن قطاعاً عريضاً من عينة البحث ( 27% ) يرون أن مفاوضات الدوحة بين الحكومة والحركات المسلحة لاتمثل حلاً نهائياً لمشكلة الصراع الإداري والسياسي في الإقليم، لأنها لاتمس أسس المشكلة ولم يكن لهم تمثيلاً شعبياً ولم يتوقع أن يحدثوا إختراقاً في فئات المواطنين في دارفور وذلك في الأسباب الآتية:- معظم قادة الحركات المعارضة غائبة عن البلاد لأعوام طويلة وهي لأتفقه مآدار في البلاد ولاتعلم بجذور المشكلة إلاً من منظار القبيلة الضيقة. - كثرة عدد الحركات المعارضة وعدم توحيدها وإنشقاتها المتكررة بسبب الخلافات الداخلية للحركة طمعاً في تولى المناصب داخل مؤسسة الحركة أو في مؤسسات الدولة.  
- سيادة روح القبلية داخل الحركات، حركة عبدالواحد محمد نور (الفور) حركة اركو مناوى وجبريل خليل (الزغاوة).  
- إشتدت الصراعات بين الحركات المعارضة لدرجة أنها وصلت لحد تصفية القادة.

الشكل (7) آراء المستجوبين في مفاوضات الدوحة وحلها لجدلية الصراع الإداري في الإقليم حسب عينة الدراسة .

## مجلة جامعة السلام - العدد الثالث - نوفمبر 2016م



**المصدر:** إعداد الباحث اعتماداً على بيانات العمل الميداني 2013م. في حين أن (73%) من مجتمع الدراسة يوافقون على إن منبر الدوحة سيكون حلاً نهائياً لمشكلة الصراع في دارفور إذا ما إلترم المجتمع الدولي والمنظمات المانحة والحكومة المركزية في تنفيذ بنوده. وقد أشار القرآن في آيات كثيرة تدعو إلي السلم والسلام، فقد قال عز من قائل مخاطباً عباده المؤمنين: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً) (سورة البقرة: 208). وقد دُعي الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم إلى الجرح للسلم إذا جنح إليه المشركون، فقال عز من قائل: (وَإِنِ جُنَحُوا لِّلْسَلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ) (سورة الأنفال: 61). وقال عز وجل في صفات المؤمنين: (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) (سورة الفرقان: 63). وقال الله تعالى مخاطباً رسوله الأكرم صلى الله عليه وسلم: (وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ) (سورة فصلت: 34).

### وجهة نظر الباحث :

يرى الباحث عند مجيء حكومة الإنقاذ في العام 1989م وجدت دارفور إقليمياً إدارياً يتم حكمه من مدينة الفاشر بالرغم من أنه عملياً مقسماً إلى كيانين إداريين هما: مديرية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا ومديرية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر.. وفي باديء

الأمر بذلت الإنقاذ مجهودات تكلفت بعقد مصالحات قبلية ناجحة وإن لم تتمكن من القضاء على المنازعات القبلية، والصحيح كذلك هو أن تطبيق نظام الحكم الفدرالي في دارفور قد سحب البساط من هيمنة حكام الإقليم من مدينة الفاشر. ونسبةً لتقسيم إقليم دارفور إلى ولايتين، جنوب وشمال دارفور، فقد صارت قبائل النخب التي ظلت تحكم دارفور لفترة طويلة موزعة بين الولايتين المذكورتين سلفاً، مما حرم بقية المناطق الأخرى البعيدة من مراكز السلطة وأضعف ذلك من وزنها السياسي في نظر المركز (الخرطوم). ولكن التغيير الجوهرى هو أن تطبيق النظام الفدرالي جعل العلاقة مباشرة بين الحكومة المركزية وولايتي شمال و جنوب دارفور. حيث لم تعد لمدينة الفاشر السيطرة على باقي الأجزاء الغنية بالموارد في الجنوب. بل تم تقصير الظل الإداري في ولايتي شمال وجنوب دارفور معاً بمزيد من التقسيم الإداري، بحيث صار سكان المحليات البعيدة عن مراكز السيطرة في مدينتي الفاشر ونياالا على اتصال مباشر مع المركز فى الخرطوم مما زاد معه الوعي السياسي بالحقوق. وقد ولد النظام الفدرالي وما خلفه من حراك إرتفاع نداءات وسط الدارفوريين ولا سيما سكان الريف تطالب بإنشاء المزيد من المحليات والولايات لتعمير القرى والأرياف التي لم تنل حظها التنموي عندما كانت دارفور إقليماً واحداً. (موسى، 2010م) ولكن فى الآونة الأخيرة أصبحت عملية إنشاء المحليات لاتتم بدراسة علمية ، ومما زاد الأمر سوءاً أن هنالك قانون يضيف أن يجوز لحكومة السودان بموافقة المجلس التشريعى إنشاء محليات لا تنطبق عليها معايير وإنشاء المحليات متى ما كان ذلك ضرورياً. ولعل هذه الفقرة حسب رأى الباحث هى المسؤولة عن إكتناظ الولايات بالمحليات فى إقليم دارفور، كما أن معيار الكفاءة لم يكن من شروط إيجاد هذا العدد الكبير من شاغلى المناصب الدستورية، لأن عملية الإختيار فى تولى المناصب الدستورية والتشريعية والتنفيذية

تتطلب الكفاءة (الشخص المناسب في المكان المناسب)، وهذا ما لا يتوافر في كثير من مؤسسات الدولة سواء أكان في إقليم دارفور أو غيرها من أقاليم السودان الأخرى ، على مستوى المركز أو الولاية أو المحلية، ليس هذا فحسب بل حتى على مستوى جهاز الإدارة الأهلية، ما عاود الجهاز المنوط به حفظ الأمن والنظام والسلام الإجتماعي داخل الإقليم. ذكر (مصطفى، 2010م) أن رجل الإدارة أصبح غير قادر على حل الصراع في الإقليم بحجة أن الكثير منهم ليست لديهم آليات مستقلة في تنفيذ القرارات، ومما زاد الأمر سوءاً سياسة تدخل الدولة في مهام وإختصاصات رجل الإدارة، عن طريق التعيين والعزل، حيث أعطيت صلاحيات للولاة في تعيين النظار والعمد والمشايخ أو عزلهم متى ما اقتضى الأمر ذلك ، مما أفقد رجل الإدارة الأهلية هيبتهم وأصبح تنفذ سياسات المركز والولاية والمعتمدين هو الأمر النافذ، وبالتالي أصبح هؤلاء غير قادرين على إقناع غيرهم من مكونات مجتمعاتهم، رغم قناعة الباحث أن الإدارة الأهلية لها مكانة وسط شعب الإقليم ولكنها تحتاج إلى تأهيل لمواكبة التطور الإداري الحالي.

كما أن الباحث يرى أن تقسيم دارفور إلى ( 5 ) ولايات، كان قد بنى على أساس قبلي مما ينبىء في المستقبل بمزيد من عدم الإستقرار في التركيبة القبلية لدارفور، فشمال دارفور وعاصمتها الفاشر يقسمها ( البرتي ، الزغاوه ، التنجور وغيرهم من قبائل الشمال) وجنوب دارفور وعاصمتها نيالا فهي من نصيب العرب البقاره من غير الرزيقات وهم ( الهبانيه والبنى هلبه والتعايشه وغيرهم) وغرب دارفور وعاصمتها الجنيه أعطيت لقبيلة (المساليت) وولاية شرق دارفور وعاصمتها الضعين أعطيت لقبيلة (الرزيقات) ووسط دارفور وعاصمتها زالنجي لقبيلة (الفور)، هذه هي الفكرة التي على أساسها أقيمت التقسيمات الإدارية ، وإن لم تكن معلنة أو لم يتم نقاشها فهي

ضمنياً وعملياً صارت كذلك ، والكل فهمها وأستوعبها في هذا الاطار ، وهذا ما ينذر بفتنة اذا ما طالبت القبائل الاخرى بانشاء ولايات لها أو تتاحرت بعض القبائل في الولايات التي تقطنها بهدف السيطرة السياسية أو الاقتصادية، وعلى هذا الأساس إذا ما قويت شوكة الولاية وقبيلتها فقد تقوم على تأسيس دولة خاصة بها مما يؤدي إلى تفكيك الدولة الأم. كل هذا من نوع الفتن والإبتلاء والفتنة أشد من القتل ، ورغم قناعة الباحث ان نظام الولايات أفضل من نظام الاقليم الواحد ، إلا أنه يجب عند التقسيم مراعاة الأسس والقواعد التي تنشأ على أساسها الولايات، المساحة، أعداد السكان، الموارد الطبيعية وتنوعها، البنيات الفوقية والتحتية، ويبدو أنه من الصعب للغاية إقناع الدارفوريين جميعهم وخاصةً الساكنين منهم في ولاية جنوب دارفور بإلغاء نظام الولايات والرجوع لنظام الإقليم الواحد الذي تتادي به حركات دارفور المسلحة. حيث يعز عليهم التخلي عن الفوائد التي جنوها جراء تطبيق الحكم الفدرالي الذي جعلهم يمارسون سلطات جوهرية حرموها منها عندما كانت دارفور إقليمياً واحداً يحكم مركزياً من مدينة الفاشر. مع العلم أن هنالك قطاع عريض من المجتمع الدارفوري قد أصبح مزاجه السياسي متسايراً مع المزاج العام في السودان الراض لهيمنة جهة إدارية مركزية واحدة. لأن التخلي عن حكم دارفور عبر نظام الإقليم الواحد والإنتقال لنظام الولايات قد أتاح لسكان الريف الدارفوري تحديداً المزيد من منافع الحكم الإتحادي التي تنزلت عليهم ومن أهمها نيل عضوية المجالس التشريعية ليس فقط على المستوى المحلي والولائي بل مكنهم ذلك من المشاركة على الصعيد القومي. حيث تخرج في هذه المجالس مجموعة من القيادات والسياسيين الذين يصعب إقناعهم لركل نظام الولايات المطبق في دارفور ، ولكن فكرة الإقليم الواحد تشوبها العديد من الإستفهامات حول كيفية نظام الحكم. فإذا كانت المناداة بالإقليم الواحد ترجع دارفور لتحكم بالسيطرة من

الفاشر كما الحال قبل تطبيق الحكم الإتحادي، فهكذا مناداة لا محل لها من الإعراب ليس لكونها سباحة عكس التيار بعد تطبيق الفيدرالية. وغالباً ماتكون فكرة الإقليم نابعة مما حصل في الجنوب وقد يكون الهدف فيها فصل دارفور مستقبلاً عن دولة السودان وهذا مايسعى له الغرب وإسرائيل (عبدالستار، 2010م). كذلك فكرة الإقليم الواحد تتنافى مع إقليم مساحته ربع مساحة البلاد . كما أن الباحث يري أن ذروة سنام الخلافات الرئيسية بين حركات دارفور المسلحة والحكومة المركزية تتجسد في مناداة الحركات بأن يكون إقليم دارفور واحداً ورفض الحكومة لذلك مبدئياً لتعارضه مع الرغبة الجماهيرية في ولايات دارفور الثلاث. حيث تدافع الحكومة عن موقفها بأن خيار الإقليم الواحد غير مجمع عليه من أغلب سكان دارفور إستثناساً بتجربة الحكم الولائي. وبينما ترى حركات دارفور أن مطالبتها بالإقليم الواحد تتماشى مع فكرة الإقليم الواحد وتتماشى مع إتفاقية نيفاشا التي تشكل جزء لا يتجزأ من الدستور ساري المفعول والتي طبقت عملياً في جنوب السودان. ويساند الحركات المسلحة في هذا الزعم نفر قليل من الفاعلين السياسيين وبعض المواطنين، وحسب قناعة الباحث أن نظام الولايات أفيد في تطبيق نظام الحكم في بلد مثل السودان ولكن العلة ليس في النظام بل في تطبيق النظام نفسه، والذي يجب أن يراعى فية الأسس العلمية خاصة في تقسيم الثروة والسلطة. هذا إلى جانب أن الباحث يري أن هنالك تناقض في مبدأ فدرالية نظام الحكم في السودان، وقد ذكر (موسى 1970م) أن الحكم الفدرالي يتعلق بالسلطات والصلاحيات الواسعة التي تمنح للولايات والسلطات الولائية بدورها تمنح صلاحيات أكثر للمحليات ثم تنتزل أحقية إتخاذ القرار للمواطن، إلا أن هذه العملية لم تطرح للنقاش في المجالس التشريعية للولايات المعنية بل تنتزل عليها كقرار لامناص ولامفر لقبوله مما يجعل صورية تلك المجالس، وهذا ماظل تعاني منه ولايات السودان عن طريق هيمنة المركز



على اليات إتخاذ القرار والذي يحتاج إلى إصلاح جوهري وهيكلية وفكري لترسيخ مبدأ الديمقراطية بدءاً من المركز وانتهاءً بالولايات.

وأخيراً يرى الباحث إذا كان الهدف من تقسيم دارفور إلى خمس ولايات لتقليل الظل الإداري وإستحداث التنمية المستدامة للولايات المنشأة حديثاً ومشاركة أكبر قدر من أهل دارفور في حكم أنفسهم بأنفسهم فالهدف سيكون مقبولاً لدي البعض لأنهم سيجدون أنفسهم في الحكم ولاية و وزراء و معتمدين . أما إذا كان الهدف من وراء التقسيم ترضية لقبائل معينة في الإقليم فإن هذا سيقود إلى ظهور ولايات بإسماء قبائل معينة ينعكس ذلك سلباً في المكون الإجتماعي في دارفور كما أنه يعوق التنمية.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ النساء(59) هذه الآية تنطبق بحرفها علي الأوضاع في دارفور من حيث تعدد الآراء بالنسبة للوضع النهائي للأقليم خاصة وأن كل فئة تنطلق من مرجعيات سياسية وإثنية ومنافع شخصية بدلاً من التفكير بجدية في المصلحة العامة. ونخلص بأن التقسيم الإداري لابد أن يكون مبنياً علي أسس علمية و منطقية ومن ذلك:-

حجم السكان - مساحة الولاية - مستوى البنيات التحتية - تعدد الموارد الطبيعية(زراعة ورعي ومعادن)- المستوى التعليمي والحضاري للسكان- مدي التماسك الإجتماعي علي الرغم من تعدد الأثنيات في السودان . هذه المعايير هي التي يقوم علي أساسها التقسيم دون أن يكون هنالك أي تدخلات قبلية أو توجهات سياسية.

- النتائج:

من خلال دراسة التقسيمات الإدارية في دارفور، ومن خلال تحليل البيانات والمعلومات التي توصل إليها الباحث من الدراسة الميدانية في منطقة البحث والإطلاع على الأدبيات توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- أن الحكومات المتعاقبة قد همشت دارفور لفترة طويلة من الزمن، فقد فُقدت الثقة بين الحكومة المركزية وسكان دارفور.

- الأخطاء الإدارية والفكرية التي وقعت فيها الحكومات إتجاه إقليم دارفور منذ عهد الاستعمار ومروراً بالحكومات الوطنية، فهي تنظر للإقليم من منطلق أنه أرض صحراوية جافة تعيش فيها مجموعات بدوية وليست بها ثروات تذكر، أدى إلى فقر شديد في المنطقة وعدم تنمية في البنية التحتية، وفي الأمن وعدم تمثيل مناسب في الحكومة الاتحادية وعدم وجود اتصال علمي واعي مع المنطقة وغير ذلك من مظاهر الإهمال، جعلت شعب دارفور من المنتسكين في الحكومة المركزية وفي الولاء لدولة السودان.

- طرح نظام الولايات أو الإقليم الواحد من قبل الحكومة والمعارضة هو خطاب سياسي يفتقر إلى الموضوعية العلمية التي تركز عليها التجارب الفدرالية في دول العالم.

- أن تعدد وجهات النظر بين مختلف المجموعات العرقية، تجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى اجماع حول الطريقة التي يجب ان يحكم بها الاقليم.

- التقسيم الإداري هو تقسيم علمي حدد معايير القانون والدستور ومن هذه المعايير والمحددات: العوامل السكانية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والطبيعية. ولكن المعايير التي يسير عليها التقسيم حالياً في دارفور وفي بعض مدن السودان مبني أساساً علي قاعدة انفعالية وتوجهات سياسية.

- ان الذين يطالبون بالإقليم الواحد من الحركات المسلحة يهدفون في الحصول علي السلطة والثروة وليس القصد من وراء المطالبة إحداث تنمية مستدامة لشعب دارفور المغلوب علي امره.
- دخول بعض المتقنين من أبناء دارفور إلى حلبة التنافس السياسي حول كراسي السلطة مستغلين في ذلك إنتمائاتهم القبلية والجهوية أدى إلى تغيير طبيعة الصراع التقليدي بين القبائل حول الموارد والأرض وتحويله إلى صراع سياسي.
- أن الصراع المحموم على السلطة في دارفور أدى إلي تقسيم المجتمع الدارفوري إلى قبائل كبرى تتصارع على السلطة بإنشاء تحالفات فيما بينها ، وأقليات أبدت مخاوفها من إعتقاد القبيلة كأساس لتسليم السلطة بدلاً عن الكفاءة والخبرة.
- أن تطبيق النظام الفيدرالي في دارفور أتى بنتائج إيجابية في المجالات الاقتصادية (تحسين دخل الأفراد) والسياسية (المشاركة في الحكم) والاجتماعية (تطوير الخدمات والبنىات) مقارنة مع الوضع في نظام الإقليم الواحد.
- مساحة دارفور الشاسعة ( 500.000 كم<sup>2</sup>) والظرف التاريخي يثبت أنه من الصعب إدارتها كلياً من خلال الإقليم الواحد.
- نظام الإقليم الواحد لا يتناسب مع وضع دولة مثل السودان حيث أنها ستنثير انقسامات كثيرة في المجتمع كونها تمهد لمشروع دولة قائمة بذاتها. وقد يقود مستقبلاً للانفصال خاصة في حالة قراءة الأفكار التي تحملها الحركات المسلحة المدعومة من الغرب وإسرائيل.
- التوصيات:**
- من خلال ماتوصلت إليه الدراسة من نتائج توصي بما يلي:**

- الأهتمام بالتنمية الإجتماعية والإقتصادية باعتبارها ضرورة وأولية لفائدة سكان الإقليم وهي من واجبات السلطة الحاكمة تجاه المواطنين فإذا ما توافرت الأحتياجات الأساسية (التعليم ، الصحة ، الطرق، الماء ، الكهرباء) فإن المواطن لايهمة ان تحكم دارفور بواسطة الإقليم الواحد أو الولايات المتعددة أوبزيادتها، فهي حاجات تتدرج في ترتيب الحقوق قبل غيرها من الحقوق السياسية.
- هنالك تجاوزات فى التقسيم الإداري الجديد للمحليات ؛بحيث لاتتطبق هذه الشروط على بعض المحليات لذلك يُوصي الباحث بدمج تلك المحليات ف ي المحليات البتانشقتعنها والتي تتوافر فيها المقومات الأساسية.
- على الحكومة سواء أكانت على مستوى المركز أو الولاية أو المحلية، أن تحكم بالعدل وفرض هيبتها وأن تنتظر إلى المواطنين بمنظار واحد ( المواطن لالعرق) مع الأخذ فى الاعتبار الشفافية والمحاسبة والتداول السلمي للسلطة. وإعتماد الكفاءة والتأهيل أساساً لتولي الوظيفة العامة فى الدولة.
- على المعارضين وحاملي السلاح التحرر أن يحتكموا لصوت العقل والاستجابة لنداء مواطن الإقليم المغلوب على أمره ، ووضع القبلية خارج إطار التعارض؛ لأن العنف عمره لم يكن حلاً لأى مطلب سواء للإقليم الواحد أو نظام الولايات، والدليل على ذلك إقليم جنوب السودان حمل السلاح طويلاً وعندما انفصل لم يجد معارضيه سواء الآلام والمواجه والتشرد لشعب الجنوب ومن ثم بدأ مايشبه الحرب الأهلية بين الفرقاء.
- إن تجتمع كافة الأطراف فى دارفور، مجتمع مدني، وحكومة، وحركات مسلحة، وإدارات أهلية، وأحزاب سياسية تحت بوتقة واحدة وتقوم بتقسيم السلطة أو الثروة بالعدل وبصورة تُلبي طموحات وحاجات الولايات ، ومفاوضة الحكومة عبر الحوار بعيداً عن لغة السلاح.

مجلة جامعة السلام - العدد الثالث - نوفمبر 2016م

---

الاستفادة من تجارب الدول الفيدرالية الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا  
واستراليا في تطبيقاتها للحكم الفيدرالي.

- إخضاع الفدرالية لمزيد من الدراسة والتحليل عبر الممارسة وتجنب الوقوع في أخطاء الماضي. مع الألتزام بالدستور الذي تم الإجماع عليه. فالدولة مؤسسه مستمرة حتي وان تغير الجالسون على قمة السلطة.
- تُوصى الدراسة السكان في دارفور بأن يتحدثوا بصوت واحد لكي يوقفوا التأثيرات السلبية الآتية من الخارج.

**المراجع والمصادر:**

- القرآن الكريم.
- الحديث النبوي.
- آدم، إيدام عبدالرحمن (2008م) تاريخ دارفور منذ عهد السلطنات فى العصور الوسطى، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
- البحيرى، زكى ( 2010 ) ، مشكلة دارفور ،الجزور التاريخية، الأبعاد الإجتماعية والتطورات السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- المشاقبة، أمين محمد واخرون (2009) ، دارفور الواقع الجيوسياسى..الصراع والمستقبل، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- الخولى، علاء ( 2011م) دارفور غرب السودان النابض ، مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة.
- موسى، عباس صالح (2010م)، مسار الحكم المحلى فى السودان (الماضى ورؤية المستقبلية) ، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، الخرطوم.
- موسى، ابراهيم حاج ( 1970م) ،التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم فى السودان، دار الجيل ، بيروت.
- محمد، ادم الزين ( 2009م) دارفور من الأنفلات الأمنى إلى السلام الإجتماعى، معهد دراسة الإدارة العامه والحكم الإتحادى، جامعة الخرطوم.

مجلة جامعة السلام - العدد الثالث - نوفمبر 2016م

- مصطفى، عبدالشافع ( 2010 ) ، دارفور الأرض والحواكير ، وادى صالح للطباعة والتغليف ،الخرطوم.
- عبدالله، على حسن ( 1986م ) ، الإدارة والحكم فى السودان ، دار المستقبل العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة.
- عبدالستار ، عبدالنبي(2010م) دارفور وأبعاد المؤامرة على السودان ، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عمر ، السيد (2008م) ، دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة، الدار العالمية للنشر والتوزيع،القاهرة.
- الجهاز المركزى للإحصاء(2008) تقرير عن التعداد السكانى الخامس لولايات دارفور الكبرى، الخرطوم.
- مكتب المساحة السودانية (2013م) خريطة لولايات دارفور الخمس - الخرطوم.